القصر بين يدي المفسرين والنحاة إلى القرن الثامن الهجري

أ. سيبوكر إسماعيل
جامعة ورقلة
الجزائر

Abstract :

We discuss in the present work the definition of the restriction style provided by language scholars and analysts, starting from Sibawaih and Zamarchari till Alkatib Alkizwini and Alawi. More precisely, we analyze the concept of restriction, its parts, and types according to these scholars' work. The finding shows that Sakaki was the one that provided the most precise work in terms of defining the parts of restriction that includes all the restriction aspects.

توطئة:

أسلوب القصر هو أحد مباحث علم المعاني في البلاغة العربية اشترك في نشأتها وتطورها العديد من البلاغيين والنحاة والمفسرين ....فلم يكن عبد القاهر الجرجاني ولا السكاكي أول الباحثين. وسنسرد بعض النماذج فيما يلي لإبراز العلماء الذين صنفوا مصادر تناولت أسلوب القصر :

***أولا كتاب سيبويه[1]:** كتاب سيبويهكتاب غني عن التعريف فهو عمل عظيم جمعت فيه القواعد العربية ورتبت فاعتبر بذلك أول كتاب لتموين النحو العربي ويكفي تسميته بالكتاب فهو كناية عما يحتويه من علم غزير وأهمية كبيرة.

القصر بالتقديم والتأخير: التقديم لون من ألوان البلاغة عالجه سيبويه ولم يغض الطرف اللطائف والأسرار البلاغية الكامنة فيه فتعددت مقاص التقديم والتأخير عنده وكاتب المقص بلاغي محمود فكانت للعناية والاهتمام وكانت للنسبية والتأكيد وقد يأتي المقص قبيح مذموم في سوء تركيب و قبح كلام

–**القصر بالعطف** :أوجز سيبويه حديثه عن القصر في أسطر لا تتعدى الثلاث وقد دنت في بعض المواضيع إلى السطر الواحد فإجازة هذا لم يكن بالمخل المقصر وإنما حديثه كان مركز مفيد ففي حديثه عن القصر بالعطف وتحديدا في قصر العطف وقصر التعيين بقوله :« ومنه مررت برجل راكع لا ساجد لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما »

فعبارة سيبويه تحتوي على لونين من ألوان القصر بالقلب إذ يؤكد الركوع لا السجود والثاني يؤكد بأن الموصوف راكعا وليس ساجدا إذ كان المخاطب مترددبين الركوع والسجود وهذا العطف ب " **لا** " أما عن حرفي العطف بل و لكن المفيدة للقصر فسيبويه لم يتعرض لهما من الواجهة البلاغية بل حديثه كان نحوي بحث .

النفي والاستثناء : في حديثه المتعلق بالنفي والاستثناء المتعلق ب" **إلا** " بقوله :« فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق " **إلا** " فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما

سواه وذلك لقولك ما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد ... فأدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة »

فسيبويه لم يذكر القصر بمصطلحه و لكن أبرز وظيفته ووجها من وجوهه من خلال " **إلا** " بما يفيد النفي والاستثناء.

-**القصر بضمير الفصل:** لم يذكر لنا سيبويه شيئا عن ضمير الفصل أو إنما أو التقديم على أن واحدة منها تفيد القصر وإنما كانت له إشارات يبني عليها البلاغيون أرآهم في القصر وأدواته فالدارس لمباحث كتاب سيبويه يعبر على ضمير الفصل و المواقع التي يحسن و التي يقبح فيها إن كان الرجل لا يعترض للمزايا البلاغية للضمير إذ يفيد الضمير بلاغيا التخصيص وتأكيد التخصيص ومنه يكمل وجه القصر فيقول :" اعلم أن (هو) لا يحسن أن يكون فصلا حتى يكون ما بعده معرفة أو ما أشبه "

ثانيا :كتاب معاني القرآن لأبي زكريا الفراء[2]: كتاب معاني القرآن من أهم الكتب التي ألفها الفراء فقد جمع في النحو واللغة والتفسير والرواية ويعد موسوعة للعلوم التي يهتم بها المتعلمون في ذك العصر

التقديم والتأخير: لم يزد الفراء في كتابه معاني القرآن شيئا عما ذكره سيبويه بل نلمح جفافا في تعبيره وتوقف في تعليقه على التقديم و التأخير بأن يذكر ان في الآية تقديما وتأخيرا دون أن يعلل سبب التقديم والتأخير ونجد هذا في قوله تعالى: (وأجل مسمى عنده) الأنعام الآية 2 مقدم ومؤخر مجازه وعنده أجل مسمى

النفي والاستثناء: تعرض الفراء في كتابه معاني القرآن في القصر بطريقة النفي والاستثناء و(إنما) فهما عنده لا يتأتيان في أول الكلام ابتداء وإنما يكونان ردا على كلاما سابق، كما أنه يخطئ من يظن أن (إنما) لا تأتي إلا لإفادة التحقير فهي في بعض المواضيع أتت للتعظيم وشرح لنا الفراء كيف يأتي القصر وكيف يتفاوت المعنى و يختلف المقصور والمقصور عليه بحسب وضعه في الكلام فإذا قلت:« إنما قمت » فقد نفيت عن نفسك كل فعل إلا القيام ، وإذا قلت : « إنما قام أنا » فإنك نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لنفسك .

ثالثا كتاب الخصائص والمحتسب لابن حبني[3]: لم يكن ابن حبنى يتقبل أراء السالفين كما هي، أو يأخذها على علاتها ولكنه كان ينظر إليها بعين العارف والبصير بالأمور، النافذ إلى الاعماق .

-**النفي والاستثناء:** اقتصر ابن حبنى دراسته على تعريف القصر إلا أنه لم يطلق عليه مصطلح القصر وإنما سماه الاستثناء فيعرفه ب: الاستثناء أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره قلت: الاستثناء: مشتق من استثنيت فلانا عن الأمر واستثنيته أي إذا صرفته .

التقديم والتأخير: جعل ابن جني في كتابه الخصائص فصلا كاملا عن التقديم و التأخير يوضح ويعرض ما يجوز تقديمه وما لا يجوز حيث كان هذا الفصل نحويا صرفا دون أن يتجاوزه إلى البلاغة ، أما في كتابه المحتسب فنجده يأسر النفوس بما يعرضه من النكت البلاغية التي تتجلى في بعض مواضيع التقديم فما عرضه عن التقديم والتأخير في الخصائص على أنه ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، وما يسهله الاضطرار لتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل وكذلك ظرف الزمان والمكان، وتقديم الخبر على المبتدأ وخبر كان وأخواتها على أسمائها ، كما يجوز تقديم المفعول له ولا يجوز تقديم المفعول معه ويقبح تقديم التمييز على المميز ولا يجوز تقديم النائب الفاعل وتقديم الفاعل على الفعل ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول ولا التوابع عدا عطف النسق ولا يجوز أيضا تقديم المضاف إليه على المضاف ولا الجواب على المجاب.

أما في كتابه المحتسب نراه يركز تركيزا شديدا على التقديم وخاصة تقديم المفعول به ليبين أهميته البلاغية وتظهر تلك الأهمية في ناحيتين: الأولى: تقديم المفعول والثانية: حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول ، فابن جني يقرر أن تقديم المفعول يكون لكنتة بلاغية هي العناية بشأنه وتقوى وتضعف هذه العناية بحسب الحالات المشكلة إلى أربع مراتب ويتحدث أيضا ابن جني عن القصر وفائدته من خلال تقديم النكرة وفائدتها .

رابعا: كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني[4]: دلائل الإعجاز هو الكتاب الذي عرض فيه عبد القاهر الجرجاني لنظرية النظم في ثنايا تفسيره لها استخرج منها شعب علم المعاني.

التقديم والتأخير والنفي والاستثناء: يقول عبد القاهر الجرجاني أنه من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الكلام وتأخيره قسمين، فيجعل مفيد حينا، وحينا غير مفيد وأن يعلل ذلك بالعناية أو توسعة للشاعر أو الناثر، فان التقديم والتأخير في الكلام البليغ إنما يكون لعلل بيانية يقتضيها – كما قال في أوائل كتابه – ترتيب معاني الكلام الإضافية في نفس صاحبها، فتراه يعرض أمثلة كثيرة لصياغات مختلفة مع همزة الاستفهام والاسم المبني مبينا ما بينهما من دقائق بلاغية كما يعرض عبد القاهر الجرجاني لمعاني إضافية تلاحظ في تقديم المسند إليه والمفعول سواء في النفي أو في الاستفهام .

تعريف المسند وضمير الفصل: وعند حديثه عن تعريف المسند وضمير الفصل فقال ويترك الفعل إلى الاسم و يلاحظ فروقا واضحة بين أن يقول :" زيد منطلق " و " زيد المنطلق " و " المنطلق زيد " وبذلك يفرق بين تنكير الخبر وتعريفه فالتعبير الأول يقال لشخص خالي الذهن والتعبير الثاني يقال لشخص قد علم أن انطلاقا حدث ولم يعرف ممن كان فالعبارة الأولى فيها اخبار أما الثانية والثالثة فيها تخصيص وقد يؤكدون هذا التخصيص بإدخال الضمير الفاصل بين الجزآن فيقولون :" زيد هو المنطلق " ، أما العبارة الثالثة فيلاحظ عبد القاهر أن في " المنطلق زيد" أقوى في القصر من " زيد المنطلق " .

القصر بإنما: يفرق عبد القاهر بين صيغتي " إنما " و"ما " و" إلا " فيقول أن " إنما " لا تتضمن نفيا بخلاف " ما و إلا " هذا من ناحية و من ناحية ثانية : " أن إنما تجيئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صاحته ، و أما " ما " و" إلا " فياتيان في خبر ينكره المخاطب ويشك فيه ومن ناحية ثالثة هو أن " إنما " تفيد ايجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وسيطر عبد القاهر لبيان القصر " بلا العاطفة " كقولك : " جاءني زيد لا عمرو " وينتقل إلى " ما" و" إلا " فيلاحظ أنها تأتي للقصر السالف في " إنما " و هو قصر القلب كما يذكر أنها تأتي لنفي الشركة وهو قصر الافراد، و لم يشر إلى ما سماه البلاغيون بعده باسم قصر

التعيين، ويقول عبد القاهر أن لك أن تقول :"إنما محمد قائم لا قاعد " و ليس لك أن تقول : " ما محمد إلا قائم ولا قاعد " كأن القصر في النفي والاستثناء أقوى منه في "إنما" لاشتماله على النفي الشامل ويلاحظ أن " إنما " تستخدم في التعريض كثيرا مثل : « إنما يتذكر أولو الألباب » الزمر الآية 9 و يؤكد أنها تدخل على خبر معلوم للمخاطب حقيقة أو تنزيلا .

خامسا كتاب الصناعتين لابي هلال العسكري[5]: حذا العسكري حذو ابن جني في المصطلح حيث سماه الاستثناء إلا أنه لم يتطرق إلى تعريفه بل ذكر اضربه حيث قال فيه : " الاستثناء على ضربين .....فالضرب الأول هو أن تأتي معنى تريد توكيده والزيادة فيه فتستثنى بغيره، فتكون الزيادة التي قصدتها والتوكيد الذي توخيته في استثنائك

و الضرب الأخر استقصاء المعني والتحرز من دخول النقصان مثل قول طرفة : فسقى ديارك غير مفسدها ... صوب الربيع وديمة تهمي.

سادسا: العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق القيرواني[6]: لم يتطرق ابن الرشيق القيرواني إلى أسلوب القصر ذكرا وتفصيلا، إنما أورد أراء بعض العلماء في مصطلح الإنشاء، فابن المعتز يسميه توكيد مدح بما يشبه الذم وذلك مثل قول النابغة :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ....بهن فلول من قراع الكتائب و جعل فلول السيف عيب وهو أوكد في المدح وكذلك في قول النابغة الجعدي :

فتنبم فيه ما يسر صديقه ...على أن فيه ما يسوء الأعاديا وكأنما لما كان فيه ما يسوء أعاديه لم يطلق عليه أن يسر فقط ذلك زيادة في مدحه، وليس هذا الاستثناء على ما رتبه النحويون فيطالب الشاعر بحروف الاستثناء المعروفة وإنما سمي استثناء اصطلاحا وتقريبا ولم يسم حقيقة.

سابعا: كتاب الكشاف للزمخشري[7]:هو كتاب في تفسير القرآن وبيان تعلق الآيات بعضها ببعض بتعلق عباراتها وألفاظها ومنه يعرج على بعض الأساليب البلاغية ودلائلها واعجازها.

-**تعريف القصر**: لم يستعمل الزمخشري مصطلح القصر، بل نظر إليه من باب الحصر ويعرفه بقوله:" حصرتهم حصرا، حبستهم ، والله حاصر الأرواح في الأجسام ، وأحصر الحجاج إذا حبسوا عن المضي لمرض أو خوف أو غيرهما ....

-**التقديم والتأخير** : استهله الزمخشري بأن النحاة لم يلاحظوا في التقديم شيئا غير العناية والاهتمام من غير تعليل ومن غير تفسير لسبب العناية والاهتمام وقد مضى يوضح أن المسألة أدق مما تصوروا، دارسا دراسة مفصلة للغير الاهتمام تقديم مع الاستفهام بالهمزة مع النفي وفي الخبر المثبت حين يتقدم المسند إليه .

-**تعريف المسند وضمير الفصل** : يميز عبد القاهر الجرجاني بين صور الخبر على أنه إذا كان اسما دل على الثبوت وإذا كان فعلا دل على التجدد وعلى ضوء هذه القاعدة يقول الزمخشري:" في آية البقرة « الله يستهزئ بهم »الآية 05 لم يقل الله مستهزئ بهم ليكون مطابقا لقوله: « إنما نحن مستهزؤون» البقرة الآية 14 لأن يستهزئ يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت ونرى الزمخشري يبسط في تفسيره للقواعد التي قررها عبد القاهر فيعلق على الآية 5 من سورة البقرة : « وأولئك هم المفلحون » بقوله هم فصل، وفائدة الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره والفائدة الأولى فائدة نحوية خالصة، أما الفائدة الثانية والثالثة فتلتقيان مع كلام عبد القاهر في أن ضمير الفصل يفيد تأكيد الاختصاص.

القصر بإنما: نرى الزمخشري يقف كثيرا إزاء " إنما " فيقول تعليق على آية البقرة « قالوا إنما نحن مصلحون »الآية 11(إنما) لقصر الحكم على الشيء، أو قصر الشيء على الحكم كقولك: " إنما زيد قائم ، و إنما يقوم زيد ومما أضافه الزمخشري من إضافات هو ما ساق من الحديث عن المفعول به و دلالته على الاختصاص فنراه يقول تعليقا على تقديم المفعول في آية البقرة: « وإياي فارهبون » الآية 40 فأوكدوا في إفادة الاختصاص من إياك نعبد كما نراه يتعرض لمعاني المسند إليه الإضافية فيصور المعاني التي تضاف إلى المسند في صوره المختلفة وما يفيد من قصر في نحو " زيد منطلق " وأنه جعل من صور القصر تقديمه إذا

كان جارا و مجرورا مثل: « لا فيها غولا... » الصافات الآية 47، كما يقف الزمخشري مرارا عند حذف المفعول ويقف عند تقديمه وما قد دل على ذلك من الاختصاص أو الاهتمام ومن أهم ما أدخله الزمخشري في صور القصر هو صيغة تقدم الجار والمجرور في مثل آية القيامة: « وجوه يومئذ ناظرة » « إلى ربها ناظرة » الآية 22 ، 23 بمعنى تنظر إلى ربها خاصة ولا تنظر إلا غيره ، وهذا معنى تقديم المفعول

ثامنا كتاب نهاية الايجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي[8]: المتصفح لكتاب نهاية الايجاز في دراية الإعجاز يجد أنه تنظيم وتبويب لما كتبه عبد القاهر كما نجده يذكر أسماء أخرى فينقل عنها بعض الآراء منهم الزمخشري والوطواط والرماني .

معنى القصر: بعد حديثه عن قسمي الجملة و ما خصهما به ، يقف إزاء تعريفه و دلالته على القصر مثل: " زيد المنطلق " ملاحظا أن " أل " إما تكون للعهد أو للعموم أو للحقيقة و في هذا السياق في حديثه عن وجود الألف و اللام في الخبر على معنى الجنس، يرى في تفسير اللام ثلاثة وجوه :

الأول: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة

الثاني: تقصر جنس المعني الذي تقييده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه

الوجه الثالث: ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان

التقديم والتأخير : يجمل الرازي ما قاله في التقديم و التأخير في الاستفهام ويعرض معانيه التي يخرج إليها كالإنكار والتوبيخ والاستقباح والتعظيم ويوجز ما قاله عبد القاهر في التقديم والتأخير مع النفي وفي الخبر المثبت والمنفي وسنرسل في الشرح والتوضيح حول كل عنصر من العناصر المذكورة .

القصر بانما : يثبت لهم الرازي حديثه عن " إنما" من حديث عبد القاهر و ما ذكره من الفروق بينهما وبين صيغة الحصر " ما و إلا " ويقول عن مواضع استعمال " إنما "أعلم أن موضوع " إنما " على أن تجئ لخبر لا يدفع المخاطب صحته مثل قوله تعالى :« إنما يستجيب الذين

يسمعون » الأنعام الآية 36 و هذا أمر معلوم كما تفيد تأكيد الأمر في حالة التكذيب في مواضيع أخرى وتفيد تخصيص الحكم بالمذكور .

النفي والاستثناء : ويقول عن النفي والاثبات " إنما يستعمل في الأمر الذي ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة مثل " ما هو إلا زيد " فيقول هذا القول لشخص بعيد وصاحبك يتوهم أنه غير زيد .

ويقول عن فائدة النفي والإثبات : تقول : " ما زيد إلا قائم " فيكون المراد تخصيصه بالقيام من بين سائر الأوصاف ويأخذ الرازي بعد ذلك في استعمالات " إنما " وانها تستعمل في التعريض مثل:« إنما يتذكر أولو الألباب » الزمر الآية 9.

تاسعا: كتاب مقاييس اللغة لابن فارس[9] : حذا ابن فارس حذو الزمخشري في تعريف الحصر إذ ذكر في تعريفه :

والأصل الأخر قولهم حبل محصود أي ممر مقفول ومن الباب شجرة حصداء أي كثيرة الورق ودرع حصداء محكمة استحصد القوم إذا اجتمعوا

حصر (حصر) الحاء و الصاد و الراء أصل واحد وهو الجمع والحبس والمنع ....

والحصر العي كأن الكلام حبس منه و منع منه و الحصر : ضيق الصدر.....نرى أن كل ما أورد ابن فارس عن الحصر هي تعريفات استنبطها من فكره الفطن كما دعم تعريفاته بأقوال لعلماء سبقوه في عرضها و شرحها .

عاشرا كتاب مفتاح العلوم للسكاكي[10]: قسم السكاكي كتابه إلى ثلاثة أقسام أساسية ، تحدث في القسم الأول عن علم الصرف وفي القسم الثاني عن علم النحو أما القسم الثالث فخص به علم المعاني وعلم البيان ودراسة المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية كما تحدث عن الفصاحة و البلاغة فنال بهذا القسم الشهرة الواسعة و ذلك لما جاء به من علم بأدق المعاني لكلمة علم .

تعريف المسند و ضمير الفصل : يجمع السكاكي لملاحظات عبد القاهر والزمخشري فيما لخص بيان أحوال المسند إليه فيجعل له مبحث كبير مفصل يتحدث فيه عن حذف المسند إليه وذكرهو تعريفه ووصفه وتنكيره وتقديمه إلى المسند وتأخيره عنه وتخصيصه وقصره

والمقتضيات البلاغية لذلك كله ويعرض لتوسيط ضمير الفصل بين المسند إليه والمسند في مثل " زيد هو المنطلق " .

وقال: إن المراد هنا تخصيصه للمسند بالمسند إليه أو بعبارة أخرى لقصر المسند على المسند إليه وعيب على السكاكي جفافه في عرض دراساته إذ ينقصها أحيانا الوضوح والصيغة الجمالية .

التقديم والتأخير: يدلي السكاكي برأي غريب ملخصه أن المسند إذا كان فعلا وتقدم عليه المسند إليه في مثل : " أنا عرفت " و" أنت عرفت " أفاد ذلك إما تقوية الحكم إما التخصيص بدون الجمع بينهما هذه القاعدة عند السكاكي تخضع لقضية عقلية يصعب تطبيقها عمليا لأنها ليست مستنبطة من النصوص وإنما هي مستنبطة من ذهنه و تعليلاته العقلية و يطيل السكاكي الوقوف عند تقديم الفاعل مع الفعل في مثل " أنا عرفت " " وأنت عرفت " وافادة التقديم الاخصاص تماشيا مع قاعدته وقد قرن إلى الفعل هنا اسم الفاعل في مثل الآية الكريمة: « ... وما أنت علينا بعزيز » هود الآية 91 وهو يجري في افادة الآية القصر، ويطيل في أن تقديم المفعولات والظروف يفيد الاختصاص، ثم ينتقل إلى القصر، ويقول إنه تخصيص موصوف بوصف دون ثاني مثل " زيد شاعر لا منجم " .

ويتحدث السكاكي عن طرق القصر، ويقول أنها أربعة : العطف " بلا " و" بل" مثل " زيد شاعر لا منجم " و" ما زيد منجم بل شاعر " والنفي والاستثناء مثل " ما زيد إلا شاعر " إفرادا أو قلبا و" إنما" مثل الآية الكريمة : « إنما حرم عليكم الميتة .... » البقرة الآية 173 والتقديم يكون قصر افرادا مثل : " جزائري أنا " ويقول أن دلالة الطرق الأولى الثلاث على القصر بالوضع أما دلالة التقديم فبوساطة الفحوى وحكم الذوق .

إحدى عشر: تلخيص المفتاح للخطيب القزوبني [11]: تلخيص المفتاح هو كتاب قام فيه الخطيب القزوني بتلخيص القسم الثالث من كتاب " مفتاح العلوم " للسكاكي تلخيصا دقيقا واضحا وناقش السكاكيفي غير موضع ، وطرح بعض تعريفاته الملتوية ووضع مكانها تعريفات أكثر دقة ووضوحا .

تعريف المسند: يلخص الخطيب القزوني ما قاله السكاكي حول بيان أحوال المسند إليه مهتديا من حين إلى حين بملاحظات الزمخشري وعبد القاهر كوقوفه عند تعريفه باللام الدالة على العهد الذهني والتي قد تكون للحقيقة أو بعبارة للجنس كما في آية الفاتحة « الحمد لله » وأطال السكاكي في التوضيح والشرح مقحما رأيه في كل ذلك .

– **التقديم والتأخير** :يعرض القزوني رأي عبد القاهر في تقديم المسند إليه بعد النفي و دلالته على الاختصاص وأنه إذا تقدم في الجملة المثبتة وكان ضميرا يله فعل دل ذلك على الاختصاص أو تقوية الحكم و إذا كان منكرا وبنى عليه الفعل دل على تخصيص الجنس أو الواحد مثل : " رجل " جاءني " كما يعرض لرأي السكاكي وما ذهب إليه من أن تقدم المسند إليه مع الخبر الفعلي لا يفيد الاختصاص إلا إذا كان المسند إليه متاخرا في الأصل وقدم وفصل في رأيه في المسند إليه المقدم معرفا ومنكرا ورفضه ويتحول القزوني إلى القصر فيقسمه إلى حقيقي واضافي وهذه القسمة لم يطرحها السكاكي وانتقل القزونييبعد ذلك إلى تقسيم القصر إلى قصر قلبي وقصر افراد وقصر تعيين أما قصر القلب فقلب لحكم المخاطب إذا اعتقد مثلا أن زيد كاتب لا شاعر فتقول له " ما زيد إلا شاعر ".

أما قصر الافراد فنفى اعتقاد المخاطب اشتراك صفتين في موصوف واحد مثل : ما زيد إلا شاعر بقوله لمن يعتقد أنه شاعر وكاتب وأما قصر التعيين فإنما يكون لمن تساوى عنده الجانبان ولا يعرف أيهما اليقين مثل " ما زيد إلا شاعر إذا التبس اهو شاعر أم كاتب فيعين بأبه شاعر.

ثم يتحدث عن طرق القصر ويقول أن العطف بلا إما أن يكون قصر افراد أو قصر قلب وقد مضى السكاكيفي أثر عبد القاهر ومنه اقتفى القزوبني أثريهما يشرح ويوضح ما جاء به السكاكي وما دعم به آراءه مستندا على رأي عبد القاهر.

المراجع:

1. أبو علي الفارسي – لعبد الفتاح شلبي. نهضة مصر ، (د.ت).

2.أسرار البلاغة– الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ) : تصحيح السيد محمد رشيد رضا، مطبعة الترقي، القاهرة، 1319هـ.

3. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.

4. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة– العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ)، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن،1350هـ.

5. الفروق اللغوية أبو هلال العسكر، ضبط وتحقيق حسام الدين القدسي. بيروت – لبنان.1401هـ1981م.

6. الكتاب – لسيبويه، أبو بشر عمر وبن عثمان بن قنبر (ت180هـ): تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1975–1979م.

7. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل أبو القسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري المطبعة الأميرية بولاق مصر، ط2 ، 1318هـ.

8. المحتسب – لابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ): تحقيق علي النجدين اصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

9. مفتاح العلوم للسكاكي تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.

10. معاني القرآن – للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي (ت 207هـ): تحقيق محمد النجار دار الكتب المصرية، 1955م.

11. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ): تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ،1420هـ–1999م

12. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: رشيد الدين محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الرحمن(ت573): تحقيق د.إبراهيم الشواربي، النهضة المصرية، القاهرة، 1945م.